

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقرير مراقب الحسابات عليها

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى:-

١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (٢٠-١)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة القابضة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة القابضة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته والدعوى محجوزة للحكم بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة القابضة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٤-٢)، (٢٠-٣-٢)، (٢٧-٢)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

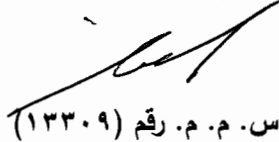
وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٦-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة في اقامة أى مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس ادارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن فى الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من آثار وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى الغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٩ مايو ٢٠١٦ لإستكمال المرافعة.

KPMG حازم حسن

حاتم عبد المنعم منتصر



س.م.م. رقم (١٣٣٠٩)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

الإسكندرية في ٢٠ مارس ٢٠١٦

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقرير مراقب الحسابات عليها

الصفحة	المحتويات
٣-١	تقرير مراقب الحسابات
٥-٤	الميزانية المجمعة
٦	قائمة الدخل المجمعة
٧	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٨	قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
٦٣-٩	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
			الأصول
			الأصول طويلة الأجل
١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢	١٠ ٧٠٢ ٠٩٢ ٧٥٠	(٤)،(٤-٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٦٨ ٢٣٤ ١٣٨	٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢	(٥)،(٥-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٣)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨	٣٤ ٦٧٥ ٣٢٩	(٧)	إقراض طويل الأجل
—	٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤	(٨)،(٢٢-٣)	أصول أخرى طويلة الأجل
<u>١٠ ٧٢٠ ٥٢١ ٨٩٢</u>	<u>١١ ٠٢٣ ٢٤٠ ١٧٩</u>		إجمالي الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
٥١٠	٥١٠	(٢-٦)،(٢-٧-٣)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٣ ٦٥٤ ٦١٦ ٦٥٩	٣ ٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩	(١٠)،(١٠-٣)	مخزون
٢ ١٤٢ ٠٩٣ ٣٧٥	١ ٧٦٠ ٩٦١ ٩٨٧	(١١)،(١١-٣)	عملاء ومدينون
٢ ٩٩٧ ٠٦٢	٦١٠ ٩٨١	(١-٢٣)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨	١٩ ٤٦٧ ٩٢٠	(١٢)،(٩-٣)	استثمارات مالية (أذون خزائنة)
٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	(١٣)،(١٢-٣)	التفدية بالبنوك والصندوق
<u>٦ ٦٩٨ ٣٧٥ ٠٦١</u>	<u>٨ ٦٠٦ ٥٧٨ ٩٣٠</u>		إجمالي الأصول المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٤ ٤١٩ ٢٣٦ ٧٨١	٦ ٤٢٤ ٣٠٧ ٦٤٦	(١٣)،(١٢-٣)	بنوك ارصدة دائنة
٢ ٢١١ ٣٣٨ ٥٤٨	٢ ٩٦٧ ٤١٧ ٣٨٤	(١٥)،(١٦-٣)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
٢ ٠٢١ ٣٤٩ ١١٢	٢ ٠٥ ٦٨٨ ٤٢٠	(١-٢٣)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩١	١ ٥٨٤ ٦٣٦ ٤٣٥	(٢-١٤)،(١٥-٣)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦	٢٠٨ ٤٢٧ ٩١٧	(١٦)،(١٧-٣)	المخصصات
٤١ ٧٨٦ ٣٣٧	٤ ٣٢٣ ٩٠٦	(٢٠-٣)	ضريبة الدخل
٣ ٠٤٥ ٢٩٠	٣ ٧٥٧ ٤٧٨	(١٧)،(١٨-٣)	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>١٠ ٠١٨ ٢٢٢ ١٠٥</u>	<u>١١ ٣٩٨ ٥٥٩ ١٨٦</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
<u>(٣ ٣١٩ ٨٤٧ ٠٤٤)</u>	<u>(٢ ٧٩١ ٩٨٠ ٢٥٦)</u>		(زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة)
<u>٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨</u>	<u>٨ ٢٣١ ٢٥٩ ٩٢٣</u>		إجمالي الاستثمار (بعده)

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
تابع - الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم
٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	٨ ٢٣١ ٢٥٩ ٩٢٣	ما قبله - إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي: <u>حقوق الملكية</u>
١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٢-١٩) الاحتياطيات
٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	٩٥ ٧٩٥ ٠٠٠	الأرباح المرحلة
(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	صافي (خسارة) العام
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٦٤ ١٤٣ ٦١٧	(٣-١٩) ، (١-٣) الفرق الناتج عن عمليات إقضاء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)
٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	٣٧٦ ٣٤٥ ٢٠٥	(٣-٣) فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
٢ ٤٩٨ ٠٣٥ ١٨٥	٢ ٤٢٩ ٩٧٨ ٧٣٨	
(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	(٣-١٤) ج) يخصم:
٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	٢ ٤٢٩ ٩٧٨ ٧٣٨	توزيعات أرباح فترية خلال العام
٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٢ ٢٧٣ ٠٤٨ ٦٢٤	(١-٣) صافي حقوق ملكية مساهمي الشركة القابضة
٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥	٤ ٧٠٣ ٠٢٧ ٣٦٢	حقوق الأقلية
٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠	٢ ٩٣٥ ٠٣٧ ٢١٣	(١٥-٣)، (١٤-١) قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦	٥٤٠ ٥٠٣ ٧٦٥	(١-٩)، (٣-٥٢) التزامات ضريبية مؤجلة
٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	٥٢ ٦٩١ ٥٨٣	(١٧)، (٣-٥٢) التزامات نظام المعاش التكميلي
٤ ٣٤٥ ٢٢٠ ٤١٣	٣ ٥٢٨ ٢٣٢ ٥٦١	إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	٨ ٢٣١ ٢٥٩ ٩٢٣	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.
- تقرير مراقب الحسابات "مرفق".
- التاريخ: ٢٠ مارس ٢٠١٦

رئيس
مجلس الإدارة
مهندس / فاروق زكي إبراهيم

عضو مجلس
الإدارة المنتدب
محمد رائد النبلاوي

المراقب المالي والقائم بأعمال
مدير القطاع المالي
علاء الشرقاوي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
١٤ ٠٧٦ ٩٥٩ ٠٧٢	١١ ٤١٨ ٠٥٨ ٣٠٤	(١٨-٣) أ	المبيعات (بالصافي)
(١٣ ٥٠٨ ٣٧٢ ٩٩٧)	(١٠ ٩٦٦ ٨٠٢ ٦١٥)		تكلفة المبيعات
<u>٥٦٨ ٥٨٦ ٠٧٥</u>	<u>٤٥١ ٢٥٥ ٦٨٩</u>		مجمل ربح النشاط
٤١ ١٠٠ ٣٧٠	١٣٨ ٧٦٩ ٠٠٤		إيرادات تشغيل أخرى
(١١٧ ٨٢٣ ٣٦٩)	(١١٣ ٨٧٠ ٨٢١)	(٢٠-٣)	مصروفات البيع والتوزيع
(٣٤٣ ٥٧٧ ٦٥٨)	(٣٦٥ ٠١٨ ٨٤٦)	(٢٠-٣)	مصروفات إدارية وعمومية
(٥٦ ٥٨٣ ٦٣٠)	(٦٧ ٣٢٣ ١٨٠)	(٢٠-٣)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>٩١ ٧٠١ ٧٨٨</u>	<u>٤٣ ٨١١ ٨٤٦</u>		الأرباح الناتجة من التشغيل
٧١ ٨٤٨ ٨٤١	٤٢٧ ٦٢٤ ٧٣٧	(١٨-٣) ب	إيرادات تمويلية
(٦٠٤ ٢٩٠ ٤٥٣)	(١ ٠٦٥ ٣٦٠ ٣٢٦)	(٢٠-٣) ب	مصروفات تمويلية
<u>(٥٣٢ ٤٤١ ٦١٢)</u>	<u>(٦٣٧ ٧٣٥ ٥٨٩)</u>		صافي (المصروفات) التمويلية
(٤٤٠ ٧٣٩ ٨٢٤)	(٥٩٣ ٩٢٣ ٧٤٣)		صافي (الخسائر) قبل الضرائب
(٤١ ٧٨٦ ٣٣٧)	(٤ ٣٢٣ ٩٠٦)	(٢٠-٣) د	ضريبة الدخل
٨٠ ٣٦٤ ٣٤٣	١٤٩ ٧٨٠ ٣٢١	(٩)،(٢٠-٣) د	الضريبة المؤجلة
<u>(٤٠٢ ١٦١ ٨١٨)</u>	<u>(٤٤٨ ٤٦٧ ٣٢٨)</u>		صافي (خسائر) العام بعد الضريبة
			ويتم توزيعه كما يلي:-
(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٢٠٢ ٨٥٧ ٥٢٧)	(٨١ ٠٠٥ ١٧٩)		نصيب الأقلية في خسائر الشركات التابعة
<u>(٤٠٢ ١٦١ ٨١٨)</u>	<u>(٤٤٨ ٤٦٧ ٣٢٨)</u>		صافي (خسائر) العام
(١٥,٢١)	(٢٧,٤٩)	(٢١-٣)،(٢١)	النصيب الاساسي للسهم في صافي (خسائر) العام (جنيه/سهم)

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
(٤٤٠ ٧٣٩ ٨٢٤)	(٥٩٣ ٩٢٣ ٧٤٣)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٦٣٠ ٠٤٠ ٠٨٨	٦٧٢ ٥٣٥ ٤١٥	(٤-٣)،(٤)	صافي (خسائر) العام قبل الضرائب وحقوق الأقلية
(١٢ ٢٧٤ ٢٨٨)	٢٤٢ ٨٤٢		تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٩٣ ٧٩١ ٨٩٧	٧٥٦ ٨٧٥ ٦٥٢	(٣-٢)،(ب)	إهلاك الأصول الثابتة
(٦٥ ٥٧٣ ٣٦٣)	(١٢٢ ٢٦٦ ٨٦٤)		خسائر (أرباح) رأسمالية
(٤ ٤٥٦ ٣١٢)	(٣ ٨٢٦ ٩٩٨)		فوائد تمويلية
٨ ٨٥٦ ٥٩٨	٥ ٧٨٢ ٧٦١	(٣-٢)	إيرادات فوائد دائنة
٤٦٥ ٣٥٤	١٤ ٢٢٠ ١١٩	(١٥)	إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة
—	١ ٢٠٨ ٦٢٦	(١١)	فروق أسعار صرف عملات أجنبية
(٣٧ ٢٠٠)	(٦٠٠ ٠٠٠)	(١١)	خسائر انخفاض في قيمة المخزون
٩ ٥٨٥ ٢٢٩	١٧ ٥٠٠ ٠٠٠	(١١)	خسائر اضمحلال في قيمة الارصدة المدينة
—	(١٥٤ ٧٠٦ ٨٣٣)		رد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والارصدة المدينة
(١ ٨١٩ ١٦٦)	(٤ ٤٣٣ ٩٥٢)		مخصصات مكونة خلال العام
١ ٦٤١ ٩٥٨	٥ ٦٠٤ ٩٩٠		أثر التسويات المبرمة بين شركة إيرليكيد السخنة وشركة العز لصناعة
١٦ ٥٣٢ ٧٤٠	١٢ ٤٩٨ ١٦٤	(١٧)	الصلب المسطح (شركة تابعة)
٧٣٦ ٠١٣ ٧١١	٦٠٦ ٧١٠ ١٧٩		استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإقرض طويل الأجل
(٧٤٦ ٨٤٦ ٥٩١)	٤١٣ ١٧٢ ٩٢٦		الفروق الناشئة عن التغير في القيم العادلة للإقرض طويل الأجل
(٧٦٧ ١٠٢ ٩٥١)	٤٧٨ ٦١٣ ٩٠٦		الفروق الناشئة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(٢٧٠ ٠٨٦ ٥٥١)	٩٤٩ ٧٨٦ ٧٩٠		أرباح التشغيل قبل التعديلات في رأس المال العامل
٥ ٠٩٧ ٤٦٠	٣ ٦٥٣ ٧٧٠	(١٧)	التغير في المخزون
(١ ٠٤٢ ٩٢٤ ٩٢٢)	٢ ٤٥١ ٩٣٧ ٥٧١		التغير في العملاء والمدينون والمستحق من أطراف ذات علاقة
(٥٨٩ ٤٤٥ ٣٧٩)	(٥٧١ ٢٤٥ ٥٨٨)		التغير في الموردين والارصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة
(٤٠٠ ٩٤٨ ٨٠٤)	(٤١ ٧٨٦ ٣٣٧)		التزامات نظام المعاش التكميلي
(١٠ ٢٥٠ ١٠٠)	—		فوائد مدفوعة
(٧ ٤٤٤ ٥٠٠)	(٨ ٤٣٥ ٢٢٩)		ضريبة الدخل المدفوعة
(٢٠١ ٣١٧ ٩٢٠)	(٥٨ ٢٦١ ٩٠٤)	(٣-١٤)،(٣-١٩)	غرامات مدفوعة
(٢ ٢٥٢ ٣٣١ ٦٢٥)	١ ٧٧٢ ٢٠٨ ٥١٣		المستخدم من المخصصات
(٢٨٤ ٧٩٣ ٠٠١)	(٣٨٦ ٣٣٠ ٦٧٤)	(٤)،(٥)	توزيعات أرباح مدفوعة للمعاملين ومكافأة مجلس الادارة
١٢ ٣٢٠ ٣٧٣	٥ ٧٧٠ ٩٠٠		صافي النقدية المتاحة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
—	(٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤)	(٨)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٠ ٧١٥ ٩٤٥)	(٢٨ ٣٣٦ ٥٤٥)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١٥ ٥٩٣ ٧٧٣	٢٠ ٦٦٢ ٠٨٩		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
١٩٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٢١٩ ١٠٠ ٠٠٠	(١٢)	مدفوعات لإقتناء أصول أخرى
(١٩٥ ٨٦٢ ٧٧٠)	(١٨٤ ٢٤٧ ٥٧٤)	(١٢)	مدفوعات لإقرض الغير
٦٥ ٥٧٣ ٣٦٣	١٢٢ ٢٦٦ ٨٦٤		مقبوضات من إقرض للغير
(٢١٤ ٩٣٤ ٢٠٧)	(٢٥٥ ٨٩٩ ٦٦٤)		مقبوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزانة)
٩٧ ٥٥١ ٢٦٨	٢١ ٢٥٥ ٠٠٠	(١٤)	مدفوعات لاقتناء إستثمارات مالية (أذون خزانة)
(٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤)	(٨٦٠ ٩٦٨ ٠٥٦)		إيرادات فوائد محصلة
١ ٨١٢ ٢٩٢ ٩٧٤	١ ٧٠٧ ٠٥١ ٥٧٤		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٤٠٥ ١٢٤ ٩٧٠)	(١ ٥٥٨ ٠٤٣ ٠٠٠)	(١٤)	مقبوضات من عقود قروض
٨٦٠ ٦٢٢ ٧٤٥	١ ٩٠٤ ٢٤٣ ٩٢٢	(١٤)	مدفوعات عن أقساط قروض
٩٢٤ ٦٩٦ ٧٧٤	(١ ٩٢٥ ١٥٦ ٢٢١)		مقبوضات من تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
(٦٠٢ ٣٧٣ ٤٨٥)	(١ ٩٧٢ ٥٠٠)		مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
٢ ٣٢٨ ٣٧٩ ٥٩٢	(٨٦٦ ٨٤٨ ٠٩٧)	(٣-١٤)،(ج)	فوائد محملة على أصل القرض الخاص بشركة تابعة
(١٣٨ ٨٨٦ ٢٤٠)	٦٤٩ ٤٦٠ ٧٥٢		مقبوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية
١ ٢٢١ ٦٦١	٦٥٤ ٧٦٣	(٣-٣)	التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٦٨٤ ٩٠٠ ٥٦٤	٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥		توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين
٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥	١ ١٩٧ ٣٥١ ٥٠٠	(١٣)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
			فروق ترجمة قوائم مالية
			النقدية وما في حكمها أول العام
			النقدية وما في حكمها آخر العام

■ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

صافي حقوق المساهمين	صافي حقوق الأقلية	صافي حقوق مساهمي الشركة القلبيضة	توزيعات أرباح فترية	(خسارة) / أرباح العام	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	الفرق الناتج عن عمليات إقضاء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)			رأس المال المصغر والمنفوع	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر (المعلة)
						الأرباح المرحلة	الاحتياطيات	المصدر والمنفوع		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤ ٢٠٦ ٢١٦ ٦٧٩	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٣ ٢٠٩ ٣٢٨ ٤٣٦	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (المعلة)
—	—	—	—	(٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠)	—	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	—	—	—	المحول إلى الأرباح المرحلة من أرباح عام ٢٠١٣
—	—	—	٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦	—	—	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	—	—	—	توزيعات أرباح نقدية فترية خلال عام ٢٠١٣
(٥٤٣ ٥٨٤ ٠٧٠)	(١ ٢٩٥ ٠٧٢)	(٥٤٢ ٢٨٨ ٩٩٨)	—	—	—	(٥٤٢ ٢٨٨ ٩٩٨)	—	—	—	توزيعات أرباح نقدية عن أرباح عام ٢٠١٣
(٣ ٧١٢ ٤٤٠)	(١ ٦٧٠ ٥٩٨)	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	—	—	—	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	—	—	—	المحول إلى الأرباح المرحلة / تسويات لحقوق الأقلية
(٢٠٢ ٨٥٧ ٥٢٧)	(٢٠٢ ٨٥٧ ٥٢٧)	—	—	—	—	—	—	—	—	نصيب حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة
٥٨ ٨٠٣ ٤١٩	٢٦ ٤٦١ ٥٣٩	٣٢ ٣٤١ ٨٨٠	—	—	٣٢ ٣٤١ ٨٨٠	—	—	—	—	فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	—	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	—	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	—	—	—	—	—	صافي الأرباح المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٣ ٣١٥ ٥٦١ ٧٧٠	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٢ ٤٩٨ ٠٣٥ ١٨٥	—	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	٣ ٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	—	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	—	—	—	—	—	—	توزيعات أرباح فترية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤
٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	٣ ٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
—	—	—	—	١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١	—	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	—	—	—	المحول إلى الأرباح المرحلة من ارباح عام ٢٠١٤
—	—	—	٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥	—	—	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	—	—	—	توزيعات ارباح نقدية فترية خلال عام ٢٠١٤
(٦٠ ٢٣٤ ٤٠٥)	(٢ ٢١٢ ٨٤٧)	(٥٨ ٠٢١ ٥٥٨)	—	—	—	(٥٨ ٠٢١ ٥٥٨)	—	—	—	توزيعات ارباح نقدية عن ارباح عام ٢٠١٤
—	(٢٣٨ ١٧٣ ٩٨٨)	٢٣٨ ١٧٣ ٩٨٨	—	—	—	١٦٦ ٠٨٢ ٢٣٧	٧٢ ٠٩١ ٧٥١	—	—	أثر التغير في نسبة الإستثمار في الشركات التابعة
٨٠١ ١٦٠ ٥٠٠	٤٤٨ ٦٤٩ ٨٨٠	٣٥٢ ٥١٠ ٦٢٠	—	—	—	—	٣٥٢ ٥١٠ ٦٢٠	—	—	علاوة إصدار أسهم الزيادة في رلس مال الشركة التابعة
١ ١٤٤ ٥١٥ ٠٠٠	١ ١٤٤ ٥١٥ ٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	نصيب حقوق الأقلية في أسهم الزيادة في رلس مال الشركة التابعة
(٨١ ٠٠٥ ١٧٩)	(٨١ ٠٠٥ ١٧٩)	—	—	—	—	—	—	—	—	نصيب حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة
٢١٠ ٥٩٩ ١٦٠	١٨٣ ٧٤٩ ١٧٣	٢٦ ٨٤٩ ٩٨٧	—	—	٢٦ ٨٤٩ ٩٨٧	—	—	—	—	فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	—	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	—	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	—	—	—	—	—	صافي (الخسائر) المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤ ٧٠٣ ٠٢٧ ٣٦٢	٢ ٢٧٣ ٠٤٨ ٦٢٤	٢ ٤٢٩ ٩٧٨ ٧٣٨	—	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	٣٧٦ ٣٤٥ ٢٠٥	٩٥ ٧٩٥ ٠٠٠	٦٤ ١٤٣ ٦١٧	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.
- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.
- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة العجمي- البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد الببلاوى.

١-١ الشركات التابعة

فيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة			
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١		
مساهمات مباشرة			
٩٠%	٩٠%	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)	
٥٥%	٤٤%	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)	
مساهمات غير مباشرة			
٨٧%	٨٧%	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")	

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر .

- ٢-١-١ **شركة العز لصناعة الصلب المسطح**
- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.
- وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محور عبارة "نظام المناطق الحرة الخاصة" من اسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجاري بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت والحديد الإسفنجي والجير المحروق ومربعات وبلطات الصلب.
- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.
- بدأ التشغيل الفعلي للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدور شهادة القبول النهائي للمصنع.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكامل.
- وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- ٣-١-١ **شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات**
- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسيوكات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.
- ٢- **أسس إعداد القوائم المالية المجمعة**
- أ- **الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**
- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ب- أسس القياس
تعد القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية معدلة الى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت. لأغراض العرض تم استخدام التبيويب المتداول وطويل الأجل في الميزانية المجمعة ، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المجمعة على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض
يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي
إن إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

- وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-
- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٩، ٢٥).
 - ٢- الأضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).
 - ٣- الأضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
 - ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٤ج).
 - ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٦).
 - ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٨).

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة
السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.

١-٣ أسس التجميع
تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-

- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة بجانب الالتزامات.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الأضمحلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة.

- إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذا إظهار نصيب الأقلية في صافي أرباح العام بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.
- في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك الشركة القابضة بحساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية التي ليس لها سعر صرف معن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة.

٣-٣ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملة الأجنبية.

ولأغراض أعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة المالية.

٤-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٤ج) وأي اضمحلال في قيمتها (٣-٣ب).

تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول في حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية إنشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقضاء
يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

ج- الإهلاك
يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الاراضى، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

العمر الإنتاجي المقدر (سنة)	البيان
٥٠	مباني وإنشاءات
٣٣,٣	مباني الإدارة
٢٥	مباني المصانع إنشاءات
٢٥	آلات ومعدات
٢٠	مصانع الاختزال المباشر
٢٥-٢٠	مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
٤٠-٤	باقي المصانع آلات أخرى
٥	وسائل نقل وانتقال
٤	سيارات ركوب وانتقال
٢	دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
١٠	دراجات أخرى
١٠-٤	عدد وأدوات
٦,٦-٤	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٥	أثاث ومعدات حاسب آلي أثاث معدات مكاتب

د- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة ببند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

٦-٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسمة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسمة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسمة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٧-٣ الاستثمارات**١-٧-٣ استثمارات مالية في شركات شقيقة**

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلي. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت. الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٢-٧-٣ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوفر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٨-٣ استثمارات في شهادات إيداع

يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإيداعية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٩-٣ استثمارات مالية (أذون خزانية)

يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزانية - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإسترادابية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة في الفترة التي يتحقق فيها.

١٠-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة والغير مباشرة).

هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية الفترة بالتكلفة وتحتسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

١١-٣ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة الا اذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة ويتم القياس الاولي لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي مخصوصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (٣-١١٣).

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأدون الخزنة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من ادارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

١٣-٣ الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان. يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣-١٤ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة وتبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

١٥-٣ القروض

يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولي يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

١٦-٣ موردون وأرصدة دائنة أخرى

يتم الاعتراف الأولي بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٧-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

١٨-٣ الإيراد

أ- البضاعة المباعة والخدمات المقدمة

يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٩-٣ حصة العاملين في الأرباح

وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة وكالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٢٠-٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- مدفوعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

ب- الفوائد المدبنة
يتم الاعتراف بالفوائد المدبنة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (السارى) وفقاً لأساس الاستحقاق.

ج- نظام التأمينات والمعاشات للعاملين
تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- ضريبة الدخل
تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية المجمعة والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للفترة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين
تمنح كلا من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلي ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الالتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الالتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير ائتماري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الأصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل المجمعة تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠٪ من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠٪ من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما اعلى. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها اعليه يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل المجمعة بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحققت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل المجمعة (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٢١-٣ **نصيب السهم في الأرباح / (الخسائر)**
تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٣ **الأصول الأخرى**
- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للشركة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم إقتناؤه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الإضمحلال والإستهلاك.

٢٣-٣ **إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية ولم يتم تفعيلها بعد**
خلال عام ٢٠١٥ تم اصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة، على ان يتم العمل بها للفترة المالية التي تبدأ بعد اول يناير ٢٠١٦، مع العلم بان التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي اهم هذه التعديلات التي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:

المعايير الجديدة او المعدلة **ملخص لأهم التعديلات** **التأثير المحتمل على القوائم المالية**

معياري مصري (١)

عرض القوائم المالية **قائمة المركز المالي**
- عرض رأس المال العامل لا يتطلبه - إعادة عرض جميع القوائم المالية المعيار كما تم استبعاد النموذج المقارنة للقوائم المالية المرفق مع اصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل.

- يجب إضافة قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب.

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة

الدخل الشامل

على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين احدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار مصري (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها	- تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.	في حالة قيام الشركة بإعادة تقييم أصولها في السابق نتيجة إعادة هيكلة (دمج أو انقسام...) يكون الايضاح: تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديل بالمعيار.
	- يجب عرض حركة الأصول الثابتة واهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة)	في حالة عدم قيام الشركة بإعادة تقييم أصولها في السابق يكون الايضاح: - لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
	- قطع الغيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية ، تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة.(أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).	إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بالأصول الثابتة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.
معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض	- تم الغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء أو انتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	للشركات التي تطبق المعالجة القياسية يكون الإيضاح:- على المنشأة تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ تطبيق هذا المعيار.
معيار مصري (٣٨) مزاي العاملين	الأرباح والخسائر الاكتوارية - يجب على ان يتم الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الاكتوارية المتراكمة ضمن التزامات المزاي المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الاخر.	
	تكلفة الخدمة السابقة - يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في اقرب التواريخ التالية: أ- عندما يحدث تعديل او تقليص للنظام. ب- عندما تقوم المنشأة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة جوهرية لانشطتها وتعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزاي انتهاء الخدمة (معيار المخصصات).	

<u>المعايير الجديدة او المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>
معياري مصري (٤١) إقطاعات التشغيلية	تم الغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الإفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة (CODM) لاتخاذ قرارات عن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.	على المنشأة في تاريخ تطبيقها للمعيار، إعادة عرض المعلومات المقابلة للفترات السابقة، بما في ذلك الفترات الدورية، إلا إذا كانت المعلومات غير متوفرة وكانت تكلفة اعدادها مرتفعة جدا.
معياري مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض	- يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلا من تبويبها كالتزام مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦ أ و ١٦ ب) أو (١٦ ج و ١٦ د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسماوات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. - وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السماوات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذه الفقرات.	إعادة عرض أي اداه مالية ينطبق عليها هذه الشروط بما في ذلك جميع ارقام المقارنة للفترات المعروضة.
معياري مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات	- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" ليضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. - وبناء عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار "الأدوات المالية: العرض" بدلا من "الأدوات المالية: العرض والإفصاح".	يتم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع الأرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.
معياري مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة	- تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة الى هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة او المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية. - تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة او مشروع مشترك على ان يتم إعادة قياس الحصص المحنفظ بها بالقيمة العادلة وثبات الفرق بقائمة الدخل.	- يتم تعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للقوائم والبيانات المالية المعروضة. - تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديل بالمعيار.

التأثير المحتمل على القوائم المالية

ملخص لأهم التعديلات

المعايير الجديدة او المعدلة

(تابع): معيار مصري (١٨)

الاستثمارات في شركات شقيقة

- إذا أصبح الاستثمار في شركة شقيقة استثمار في مشروع مشترك أو العكس، علي المنشأة ان تستمر في تطبيق طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المحتفظ بها.

- إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الاخر ان تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية الي الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض.

معيار مصري (٤٤)

الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.

- ويهدف هذا المعيار الي الزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وادائها المالي والتدفقات النقدية.

معيار مصري (٤٥)

قياس القيمة العادلة

- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار الي:

- (أ) - تعريف القيمة العادلة و
- (ب) - وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد و
- (ج) - تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية والإفصاحات المطلوبة عند تطبيق التعديل بالمعيار.

<u>المعايير الجديدة او المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>
معيار مصري (٢٩) تجميع الاعمال	- تم الغاء الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه: ١. تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ٢. المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول. ٣. تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل. - إضافة خيار لإثبات الحقوق غير المسيطرة (حقوق الأقلية) في تاريخ الاقتناء بقيمتها العادلة. - تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعة عند تطبيق التعديل بالمعيار
معيار مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة	- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"، وبناء عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المجمعة والمستقلة". وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستمر فيه والواجب تجميعه. - يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي الي فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. - إعادة قياس أي حصص منبقيه من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة واثبت الفرق بقائمة الدخل. - في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الاخر الى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك الي ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.	يتم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للقوائم والبيانات المالية المجمعة المعروضة. تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعة عند تطبيق التعديل بالمعيار

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٤ - الأصول الثابتة

الأراضي	مباني وإنشاءات	آلات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	أثاث ومعدات مكاتب	معدات حاسب آلي	الإجمالي	
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٣ ٩٣٢ ٣٩٤ .٨٠	١٤ ٦٨٣ ٤٤٣ ٧٠٠	١٥٨ ٢٠٩ .١٩	٤٨ ٦٨٧ ٩٤٠	٢٧ .٤٨ ٨٤٦	١٩ ٤٤٨ ٥٦٦ ٦٥٨	التكلفة في أول يناير ٢٠١٥
١ ١٥٣ ٩٠٢	٣٨ ٦٩٢ ٧٧٣	١٨٨ ٢٨٥ ٧٦٦	٣٢ ٨٣٣ ٤٦٦	٦ ٨٦٨ ٦٧٧	١٣ ١٦١ ١٩٠	٢٩٦ ١٥٦ ٣٨٣	الإضافات خلال العام
--	(٢٨٧ ٥٦٧)	(٧١ ٦٤٥ ١٩٩)	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	(٣ ٢٧٠ ١٦٠)	(٢ .٤٩ .٤٤)	(٨١ ١٨٦ ٢٦٥)	الاستبعادات خلال العام
٨ ٦٢٣ ٨٥٨	٢٢٩ ٤٠٦ ٥١٨	٥١٨ ٨٧٣ ٦٩٢	١٩٥ ٥٤٠	١ ٣٤٥ ٧١٢	--	٧٦٢ .٣٠ ١٥٥	فروق ترجمة بالعملة الأجنبية
٥٤٧ ٢٣٤ ٤٤٨	٤ ٢٠٠ ٢٠٥ ٨٠٤	١٥ ٣١٨ ٩٥٧ ٩٥٩	١٨٨ ٥٠٦ ٣٠٩	٦١ ٩٢٤ ١٠١	٣٨ ١٦٠ ٩٩٢	٢٠ ٤٢٥ ٥٦٦ ٩٣١	التكلفة في ٢٠١٥/١٢/٣١
--	١ ٢٧٦ ١٦٩ ٣٧٩	٧ ٤٨٠ ٥٣٢ ١٣٨	٨٨ ٦٥١ ٣٩٧	٣٨ ٠١١ ٩٨٤	١٤ ١٣٤ ٤١٩	٨ ٩٢٨ ٤٥٦ ٢٧٦	مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٥
--	٩٧ ٧٨٥ ١٢٠	٥٣٠ ٣٦٢ ٧٠٣	٢٨ ٥٠١ ١٧٠	٦ ٥١٨ ٩٥٥	٤ ٥١٦ ٧٧٠	٦٧٢ ٥٣٥ ٤١٥	إهلاك العام
--	(٢٨٧ ٥٦٧)	(٦٦ ٩٧٤ ٧٧٥)	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	(٣ ٢٧٠ ١٦٠)	(٢ .٤٩ .٤٤)	(٧٦ ٥١٥ ٨٤١)	مجمع إهلاك الاستبعادات
--	٣٨ ٣٧٧ ٤٥٩	١٥٧ ٢٢٣ ٨٥٩	١٨٥ ١٦٥	١ ٩٨٤ ١١٦	--	١٩٨ ٩٩٨ ٣٣١	فروق ترجمة بالعملة الأجنبية
--	١ ٤١٢ .٤٤ ٣٩١	٨ ١٠١ ١٤٣ ٩٢٥	١١٤ ٦٠٦ .١٦	٤٥ ٣١٢ ٤٧٦	٣٣ ٧٦٥ ٢٢٨	٩ ٧٢٣ ٤٧٤ ١٨١	مجمع الإهلاك في ٢٠١٥/١٢/٣١
٥٤٧ ٢٣٤ ٤٤٨	٢ ٧٨٨ ١٦١ ٤١٣	٧ ٢١٧ ٨١٤ .٣٤	٧٣ ٩٠٠ ٢٩٣	٢٥ ٢٦٤ ٨٤٢	٢٨ ١٥٨ ٨٧٣	١٠ ٧٠٢ .٩٢ ٧٥٠	صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٥/١٢/٣١
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٢ ٦٥٦ ٢٢٤ ٧٠١	٧ ٢٠٢ ٩١١ ٥٦٢	٦٩ ٥٥٧ ٦٢٢	٢٣ ٣١٤ ٤٠١	١٧ ٧٣٠ ٩٨١	١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢	صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٤/١٢/٣١
--	١٣٢ ٥٦١ ٤٦٨	٣٠٣ ٧٠٢ ٤٠٠	٥٦ ٢٨٩ ٧٦٦	٢٦ ٤٧٤ ٥٤٦	٧ ١٠٤ ٨٧٧	٥٤١ ٧٢٥ ٦٠٣	أصول مهلكة دفترياً ولا تزال تعمل

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - أفراد وجهات مختلفة) إيضاح رقم (٢٦-٤).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك - أوف أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (إيضاح رقم ١٤).
- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.
- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسابوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والتراخيص اللازمة لإتمام التوثيق.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسابوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣. ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/١٢/٣١		
جنيه		جنيه		
مشروعات تحت التنفيذ				
مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*				
٣٠ ٢٧٤ ١٧٣	٥٦ ٩٢٤ ١٩٣	مباني وإنشاءات		
٣٧ ٥٨٨ ٣٢٨	٧٣ ٨٥٩ ٥٩٣	آلات ومعدات تحت التركيب		
٢٦ ٧٥٤ ٢١٢	٤٠ ١١٦ ٩٠٠	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة		
٩٤ ٦١٦ ٧١٣	١٧٠ ٩٠٠ ٦٨٦			
مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب				
المسطح "شركة تابعة"				
٤٦٢ ٤٨٥	٣٦ ٣٠٨	مباني وإنشاءات		
٤٥ ٣٢٦ ٢٠٥	٤٩ ٧٦٦ ٠٨٨	آلات ومعدات تحت التركيب		
٤ ٠٣٢ ٥٩٠	٤ ٢٢٨ ٤١٨	دفعات من تحت حساب شراء أصول ثابتة		
٤٩ ٨٢١ ٢٨٠	٥٤ ٠٣٠ ٨١٤			
مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة				
والمقاولات - كونتراسنيل - شركة تابعة				
المجمع الإداري بـ برج العرب**				
٤٧٠ ٧٨٥	--	الأراضي		
٨٧٢ ٥٣٢	--	مباني تحت التنفيذ		
١ ٣٤٣ ٣١٧	--			
مصنع تكسير الخبث وفصل المعادن***				
٢٢ ٤١٨ ٤٨٣	٣٥ ٠٥١ ٢٣٣	آلات ومعدات تحت التركيب		
--	١ ٥٤٦ ٤٨٤	مباني تحت التنفيذ خاصة بالمشروع		
٢٢ ٤١٨ ٤٨٣	٣٦ ٥٩٧ ٧١٧			
٢٣ ٧٦١ ٨٠٠	٣٦ ٥٩٧ ٧١٧			
مشروعات تحت التنفيذ - شركة مصر لصناعة لوازم				
المواسير والمسيوكات "شركة تابعة"				
٣٤ ٣٤٥	٤٣ ٢٢٥	مباني وإنشاءات		
٣٤ ٣٤٥	٤٣ ٢٢٥			
١٦٨ ٢٣٤ ١٣٨	٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢			

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخص الشركة القابضة ولم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وهي كالاتي:-

- ١- مشروع Modernization of CSP Plant
- ٢- مشروع ERP System.
- ٣- مشروع إنشاء سور أرض بزان
- ٤- مشروع أنظمة إطفاء الحريق بالمصانع
- ٥- مشروع Supply and Install ٤ posts
- ٦- مشروع الكمرات العرضية لأوناش الشحن
- ٧- مشروع السور الجنوبي للأرض الغربية
- ٨- مشروع إمتداد عنبر الشحن
- ٩- مشروع توريد سقف مصنعي PKL & ARP
- ١٠- أخرى.

** بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٥ وافق مجلس إدارة شركة كونتراس تيل (شركة تابعة) علي بيع المجمع الإداري ببرج العرب بمبلغ ٥ مليون جنيه مصري طبقاً لعقد بيع مبني تجاري سكني في ٢٩ يونيو ٢٠١٥ وقد تم تحصيل ثمن البيع بالكامل.

*** يتمثل البند في قيمة المعدات المتعاقد عليها لإنشاء مصنع كسارة الخبث من المورد دانيللي - إيطاليا بمبلغ ٢,١ مليون يورو والصادر لها اعتماد مستندي من بنك الإمارات دبي الوطني (BNP سابقاً) بالإضافة الى قيمة التوريدات المحلية والمصروفات المتعلقة بتكلفة إنشاء المصنع (إيضاح ٢٤، ٢٥-١).

الإستثمارات		٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
		جنيه	جنيه
١-٦	إستثمارات مالية في شركات شقيقة		
-	قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقاً لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.	٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤
-	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
		<u>١١٤ ٩٣٤</u>	<u>١١٤ ٩٣٤</u>
٢-٦	إستثمارات مالية متاحة للبيع		
-	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٪ من رأس المال)*.	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦
	يخصم:		
	خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات	<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>	<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>
		--	--
-	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي إيضاح رقم (٦-٢٦).	٥١٠	٥١٠
		<u>٥١٠</u>	<u>٥١٠</u>
	إجمالي الإستثمارات	<u>١١٥ ٤٤٤</u>	<u>١١٥ ٤٤٤</u>

* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة على قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) بما قيمته ٦,٤ مليون جنيه مصري بشرط قيام شركة أركوستيل بإستكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتى تاريخه.

٧- إقراض طويل الأجل	
١-٧	يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-
	سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
	القيمة الحالية لقرض إسكان للعاملين يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
	القيمة الحالية لقرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسدد على أقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)
	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)
	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين
	إجمالي قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة
	بخصم:
	المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل
	بخصم:
	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل

٣-٧ يتمثل قرض إسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة القابضة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرية وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ حيث وافق مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرية ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرية.

قد تم منح هذا القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصرية يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعه من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ عدد ١٧٤١ مستفيد وبقية اجمالية للقرض بلغت ٣٧,٦ مليون جنيه مصرية وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥,٣ مليون جنيه مصرية ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - إقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

٤-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)		
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم
<u>٢ ٢٥٤ ٧٥٠</u>	<u>١ ٧٢٥ ١٢٥</u>	إجمالي قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة
(٥١٣ ٠٠٠)	(٥٠١ ٠٠٠)	يخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند (١١) مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>١ ٧٤١ ٧٥٠</u>	<u>١ ٢٢٤ ١٢٥</u>	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل بالشركة القابضة
(٤٦٤ ٥٨٠)	(٣٣٣ ٣٤٩)	يخصم: الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
<u>١ ٢٧٧ ١٧٠</u>	<u>٨٩٠ ٧٧٦</u>	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة طويل الأجل

٥-٧ يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارة من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصري عن السنة و بعد اقصى ٢٠ ألف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ١٧١ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥٠١ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٦-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١ ٥٠٠ جنيه مصري أو ٢ ٠٠٠ جنيه مصري في حالة فردين من الأسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبه ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٢٥٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١ ٨٧٥ جنيه مصري او ٢ ٥٠٠ جنيه مصري في حالة فردين من الأسرة وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٢ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي علي فترة ٦ سنوات وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبه ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة بمبلغ ٥ ٠٠٠ جنيه مصري وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٦٤١ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل.

٨- أصول أخرى طويلة الاجل

يتمثل هذا البند في المعادل لمبلغ ٢٨٣ ٢٤٨ ٣ دولار أمريكي (٧٢٤ ٧٨٤ ٢٤ جنيه مصري) تم سدادها للهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وجرى حاليا إستكمال الإجراءات وتقديم المستندات اللازمة للحصول على الرخصة.

٩- الضريبة المؤجلة

٩-١ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤		٣١ ديسمبر ٢٠١٥		الضريبة المؤجلة الأصول الثابتة
التزامات جنيهاً	أصول جنيهاً	التزامات جنيهاً	أصول جنيهاً	
١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢٢	--	١ ٥١٨ ٣٥٨ ٥٠٢	--	المخصصات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول و أخرى
--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	--	٤٩ ٨٦٣ ٥١٠	خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
--	٨٥٨ ٤٧٩ ٥٣٧	--	٨٨٨ ٢٢٠ ١٩٦	خسائر ضريبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية
--	--	--	٣٩ ٧٧١ ٠٣١	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢٢	٩١٠ ٣٩٢ ٥١٦	١ ٥١٨ ٣٥٨ ٥٠٢	٩٧٧ ٨٥٤ ٧٣٧	بخضم:
٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦		٥٤٠ ٥٠٣ ٧٦٥		فروق ترجمة
(١ ٧٣٥ ٨٤٩)		(٢ ٤٧٥ ٠٨٠)		الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المجمعة
(٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠)		(٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦)		الضريبة المؤجلة (المدرجة في) قائمة الدخل
(٨٠ ٣٦٤ ٣٤٣)		(١٤٩ ٧٨٠ ٣٢١)		المجمعة عن الفترة المالية (إيراد)

٩-٢ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيهاً	جنيهاً
٣ ٤٥٧ ٠٠٥	٢ ٤٩٥ ٢٥٤
٢٨ ٣٠٤ ٧٠٢	٢٥ ٠٩١ ٧٣١
٣١ ٧٦١ ٧٠٧	٢٧ ٥٨٦ ٩٨٥

الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
المخصصات
الإجمالي

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٩-٣ تعديل سعر الضريبة

صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة اضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصري من وعاء الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها مايلي:

- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة علي الدخل، علي أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥ ٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

١٠ - المخزون

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
١ ٢٧٨ ٧٦٩ ٩٤٢	٨٧٠ ٥٥١ ٩٦٤	خامات رئيسية ومساعدة*
١ ٢٠٦ ٦٧٠ ٩٥٩	١ ٢١٣ ٦٣٨ ٥٠٤	قطع غيار ومهمات**
٢٦٦ ١٩١ ٣٦١	٢٥٣ ٥٦٧ ٩٧٠	إنتاج غير تام (أطوال)
٥٧٢ ٣٣٦ ٨٧٤	٣٦٣ ٧٣٦ ٧٣٧	إنتاج تام (أطوال)
٩ ٥٤١ ٤٧٠	٢٤ ٥٣٨ ٢١٩	إنتاج غير تام (مسطحات)
٣١٥ ٦١٩ ٨٧٨	٥٦٠ ٤٧٢ ٨٤٩	إنتاج تام (مسطحات)**
٥ ٤١٣ ١٧٨	٤ ٦٩١ ٢٦٢	زيوت وشحوم وأخرى
٧٢ ٩٩٧	٤٣ ٣١٤	إنتاج تام (أخرى)
<u>٣ ٦٥٤ ٦١٦ ٦٥٩</u>	<u>٣ ٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩</u>	

* تتضمن أرصدة مخزن خامات مبلغ ٣١٦ ألف جنيه مصري تتمثل في تكلفة خامات على سبيل الإعارة من الشركة القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لدى أطراف ذات علاقة (شركة العز لصناعة الصلب المسطح) (إيضاح رقم ٢٣-١٣).

** تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات والخامات (تخص الشركة التابعة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح) بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة والبالغة ٣,٢ مليون جنيه مصري و ٣,٥ مليون جنيه مصري و ١٢,١ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي) على التوالي وقد تم تدعيم خسائر الانخفاض في قيمة مخزون قطع الغيار والخامات بقائمة الدخل المجمعة عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه مصري و ١٢,١ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي) على التوالي وذلك بخلاف ما سبق إدراجه بقوائم الدخل المجمعة عن الأعوام السابقة.

١١ - العملاء والمدينون

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
١٢ ٩٢١ ١٣٥	١٢ ٤٧١ ٧٧١		عملاء
٦٢ ٠٣٢ ٦٢٠	---		أعتمادات عملاء (تصدير)
٩ ٤٠٣ ٩٨٤	١ ٨٠٠ ٠٠٠		أوراق قبض
٦٥٨ ٢٧٤ ١٩٤	٢٣٠ ٠٣٧ ٠٠٥		موردين - أرصدة مدينة*
٤٤٥ ٢٦١ ٠١٢	٤٦٢ ٨٧١ ١٨٦		تأمينات لدى الغير
١٧ ٧٧٩ ٦١٠	٤ ٩٥٠ ٨٤٠		مصلحة الجمارك (أمانات)
٦١٢ ٢٨١ ٧٢٠	٦٤٦ ٢٢٠ ٨٤٩		مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة**
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠		مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنتفاع***
٣١ ٤٤٦ ٧٨٢	٣٩ ٩٧٦ ٣٨٣		مصروفات مدفوعة مقدما
١١٧ ٩٤٥ ٨٦٥	١١٤ ٤٦٨ ٣٢٧		ضريبة المبيعات
٨ ٣٦٩ ٩٧٥	١٢ ٣٤٢ ١٥٩	(٧)	إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٤ ٣٠٠ ٧٥٠	٥ ٣٢٧ ٧٦٦	(٧-٢)	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان
٥١٣ ٠٠٠	٥٠١ ٠٠٠	(٧-٤)	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
٣ ٢٨٧ ٩٩١	٢ ٠٢٩ ٩٤٨	(٧-٦)	إقراض قصير الأجل - سلف العمرة
٤٧٩ ١٧٨	٦٤٠ ٥٤٧	(٧-٧)	إقراض قصير الأجل - سلف الحج
٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	٤١ ٦٩٨ ٦٣٣		هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠		مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية****
٣٢٥ ٨٨٨	٤ ٢٧٤ ٧٧٣		إيرادات مستحقة
١ ٠٣١ ٨٢٧	٦٥ ٣٩٦ ٣٠٨		دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الأرباح*****
١٠ ٣٠٦ ٥٠٨	١٢ ٩٢٠ ٣٨٨		مدينون متنوعون
<u>٢ ٢٠٠ ٩٨٧ ٩٤٥</u>	<u>١ ٨٢٠ ٤٦٥ ١٨٣</u>		
<u>(٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠)</u>	<u>(٥٩ ٥٠٣ ١٩٦)</u>		(بخصم):
<u>٢ ١٤٢ ٠٩٣ ٣٧٥</u>	<u>١ ٧٦٠ ٩٦١ ٩٨٧</u>		خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*****

* يتضمن الرصيد مبلغ ١٠٨ مليون جنيه مصري قيمة المتبقى من عقد الإتفاق الموقع في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ بين كل من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وذلك من تحت حساب مسحوبات الشركة من الغاز على أن يتم تسوية ٥٠٪ من قيمة مسحوبات الفاتورة النصف شهرية مقابل تسوية المبلغ السابق سداده كدفعة مقدمة بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه مصري وذلك بشكل دوري، بالإضافة الى الرصيد المستحق لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) طرف شركة ايرليكيد للغازات الصناعية بالعين السخنة طبقاً للاتفاقات المبرمة بمبلغ ٤٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٥,٧ مليون دولار امريكي).

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح والغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٠-١) ومبلغ ٢٣١ مليون جنيه مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨ (أيضاح رقم ٢٠-١).

*** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وهي محل نزاع قانوني (إيضاح رقم ٢٧-٢).

**** يتمثل الرصيد المستحق للشركة القابضة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سداده والبالغة ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم قيمة الغرامة المحكوم بها في الجثة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة القابضة والصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ والبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة وجرى اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (إيضاح رقم ٢٦-٥).

***** يتمثل الرصيد في قيمة الدفعات المنصرفة للعاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسثيل (شركة تابعة) من تحت حساب توزيعات الأرباح بما يعادل ثلاثة أشهر لكل موظف و ذلك تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة.

***** خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

الرصيد في	التدعيم	إنتفي الغرض منه	الرصيد في
٢٠١٥/١٢/٣١	خلال العام	خلال العام **	٢٠١٥/١/١
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
٥٦ ٢٢٤ ١٩٦	١ ٢٠٨ ٦٢٦	(٦٠٠ ٠٠٠)	٥٥ ٦١٥ ٥٧٠
٣ ٢٧٩ ٠٠٠	---	---	٣ ٢٧٩ ٠٠٠
<u>٥٩ ٥٠٣ ١٩٦</u>	<u>١ ٢٠٨ ٦٢٦</u>	<u>(٦٠٠ ٠٠٠)</u>	<u>٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠</u>

خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون *
خسائر الاضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون قيمة مديونية متنازع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصري علماً بأن تلك القيمة متنازع عليها امام القضاء بالإضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصري وقد تم تدعيم الرصيد خلال العام بمبلغ ١,٢ مليون جنيه مصري قيمة رسوم أمانات جمارك عن شحنات مواد خام متنازع عليها.

** تتمثل خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء التي انتفى الغرض منها خلال العام في رصيد عميل شركة الحاوى للمقاولات والخاص بشركة كونتراسثيل (شركة تابعة)، حيث تم إسترداد حفار كوماتسو وشاكوش هيدروليكي موديل ١٩٩٩ من العميل بموجب حكم محكمة الاسكندرية الاقتصادية رقم ٧٣ بجلسة ٢٠٠٩/٧/١٨ والذي تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٥.

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٢ - الاستثمارات المالية (أذون خزائنة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزائنة مصرية بيانها كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	القيمة الإستردادية لأذون الخزائنة في تاريخ الاستحقاق
جنيته	جنيته		
٥١ ١٧٥ ٠٠٠	١٩ ٨٥٠ ٠٠٠		
(٦٨١ ٦٥٢)	(٣٨٢ ٠٨٠)	(٩-٣)	
٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨	١٩ ٤٦٧ ٩٢٠		

بخصم:
عوائد غير مكتسبة
القيمة الإستردادية

معدل الفائدة %	القيمة الإستردادية لأذون الخزائنة جنيته	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٥/١٢/٣١ جنيته	القيمة الإستردادية في ٢٠١٥/١٢/٣١ جنيته	إجمالي العوائد المكتسبة حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنيته	القيمة المدفوعة عند الشراء جنيته	تاريخ الاستحقاق
%١٠,٧٥	٥ ٢٠٠ ٠٠٠	١٧ ٨٩٨	٥ ١٨٢ ١٠٢	١١٧ ٨٢٢	٥ ٠٦٤ ٢٨٠	٢٠١٦/٠١/١٢
%١٠,٨٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ١٨٦	١ ٤٩٤ ٨١٤	٣٤ ١٤٤	١ ٤٦٠ ٦٧٠	٢٠١٦/٠١/١٢
%١١,٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٨ ٨٢٦	٧ ٧٩١ ١٧٤	٤ ٦٩٤	٧ ٧٨٦ ٤٨٠	٢٠١٦/٠٣/٢٩
%١١,٧٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٣١٣	١ ٥٣٩ ٦٨٧	٥٢ ٤٨٧	١ ٤٨٧ ٢٠٠	٢٠١٦/٥/١٠
%١١,٠٠	٢ ٨٥٠ ٠٠٠	٧٤ ٣٩٤	٢ ٧٧٥ ٦٠٦	١ ٦٧٢	٢ ٧٧٣ ٩٣٤	٢٠١٦/٣/٢٩
%١١,٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	١٥ ٤٦٣	٦٨٤ ٥٣٧	٤١٣	٦٨٤ ١٢٤	٢٠١٦/٣/١٥
	١٩ ٨٥٠ ٠٠٠	٣٨٢ ٠٨٠	١٩ ٤٦٧ ٩٢٠	٢١١ ٢٣٢	١٩ ٢٥٦ ٦٨٨	

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزائنة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

١٣ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيته	جنيته	
٦٤٤ ٦٤٢ ٦٦٤	٢ ٩٣٢ ٤٣٣ ١٥٥	بنوك عملة محلية
٦ ٥٦٧ ٤٤٠	٣٧ ٠٧٧ ٧٨٨	حسابات جارية*
٦٢٥ ٦٢٤	٤٤٩ ٠٣٤ ٥٢٧	شيكات برسم التحصيل**
٦٥١ ٨٣٥ ٧٢٨	٣ ٤١٨ ٥٤٥ ٤٧٠	ودائع
١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢	١٤ ٠١١ ٩٧٧	بنوك عملة أجنبية
--	١٠١ ٦٣٦ ٦٢٧	حسابات جارية
١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢	١١٥ ٦٤٨ ٦٠٤	ودائع لأجل
٨٣ ٥٦٧	١٠٢ ٦٣٩	النقدية بالصندوق
٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	رصيد النقدية بالبنوك والصندوق
(٣ ٣٦٤ ٦٠١ ٠٤٧)	(٣ ٣٧٦ ٩٦٢ ٩٢٩)	البنوك ارصدة دائنة***
(١ ٠٥٤ ٦٣٥ ٧٣٤)	(٣ ٠٤٧ ٣٤٤ ٧١٧)	بنوك عملة محلية
(٤ ٤١٩ ٢٣٦ ٧٨١)	(٦ ٤٢٤ ٣٠٧ ٦٤٦)	بنوك عملات أجنبية
		رصيد البنوك الدائنة
٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة
(٦١ ٢٩٨ ٦٦٧)	(١٧٢ ١٤٩ ٥٣٧)	رصيد النقدية بالبنوك والصندوق
(٢٣٩ ٦٣٩ ٤٥٥)	(٢ ١٦٤ ٧٩٥ ٦٧٦)	بخصم:
٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥	١ ١٩٧ ٣٥١ ٥٠٠	بنوك سحب على المكشوف
		ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفي حدود الائتمان الممنوحة من البنوك*
		صافي النقدية وما في حكمها في آخر العام لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة

* يتضمن هذا البند بالإرقام المقارنة قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملية المحلية للشركة القابضة البالغة ٢١٩ مليون جنيه مصري مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولي ممثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من الشركة القابضة مع مجموعة البنوك مقابل لاشئ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ (إيضاح رقم ١٤).

** يتمثل هذا البند في شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة.

*** تتضمن البنوك ارصدة دائنة مبلغ ٤,٥٦٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل الممنوحة للشركة القابضة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملات الاجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن بالبنك المركزي على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقاً لسعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الاجنبية وذلك وفقاً للاتفاقات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنح الشركة القابضة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح ١٤-١-١).

كما تتضمن أرصدة البنوك ارصدة دائنة مبلغ ١,١ مليار مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١٣٦ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازي على المخزون (إيضاح رقم ١٠) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٢٣-٩) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي بالاضافة الى عمولة اعلى رصيد مدين على كافة العملات.

١٤- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل

١-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملية المحلية

البيان	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه	جنيه
٩٥٧ ٣٦٦ ٧١٦	٣٨٩ ٥١٦ ٧٨٩
٣٠١ ٩٥٤ ٢٨٩	٢ ٠٠٨ ٠٢٧ ٣٧٧
٣٧ ٠٥٨ ٦١٩	٤٠ ٤١٤ ٠٢٤
١ ٢٩٦ ٣٧٩ ٦٢٤	٢ ٤٣٧ ٩٥٨ ١٩٠
١- قروض بالعملية المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)*	
٢- تسهيلات بالعملية المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة)**	
٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى****	

٢-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملية الاجنبية

٥٤٥ ٦٨٠ ٠٠٠	--
١ ٥١٢ ٠٥٢ ٢٢٦	٢٠٦ ٩٤٢ ٤٩٨
٢٦٦ ٠٤٧ ٧٢٠	٢٩٠ ١٣٦ ٥٢٥
٢ ٣٢٣ ٧٧٩ ٩٤٦	٤٩٧ ٠٧٩ ٠٢٣
٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠	٢ ٩٣٥ ٠٣٧ ٢١٣
١- قروض بالعملية الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)***	
٢- تسهيلات بالعملية الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة)**	
٣- التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملية الاجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)****	

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد

شروط السداد	سعر الفائدة	
		١ - قروض وتسهيلات عملة محلية فائدة متغيرة
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور إيداع + ٢,٥%	
أقساط نصف سنوية	سعر الكوريدور للاقتراض + ٠,٥%	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور للاقتراض + ١,٥% - ١,٧٥%	
		٢ - قروض وتسهيلات عملة أجنبية فائدة متغيرة
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% - ٤% فوق سعر الليبور الشهري	

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة القابضة مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ١٢ أقساط تمثل المسدد من الاقساط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ويتم سداد هذا القرض على ١٢ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوي يحتسب وفقاً لسعر الكوريدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥%) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ (إيضاح رقم ١٣) وتم إدراج الرصيد ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ بقيمة ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ١,٧٥% فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨. وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٩٠ مليون جنيه مصري.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الاهلي سوستيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الاهلي حاليا - في الأول من ابريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنية مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥% فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣% فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل. وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الأجل جزء بالعملة المحلية

بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٥٣٠ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٣٧ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١٧,٥ مليون دولار أمريكى.

** قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصرى لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهى في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجارى للشركة.

وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري على أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٧١ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٩,٣ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكى و ٢٣٤ ألف يورو.

** بتاريخ الاول من أغسطس ٢٠١٤ قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك العربى الافريقى الدولى على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات ينتهى في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجارى للشركة بإجمالى مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة واحدة المعان من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى مع الأخذ فى الاعتبار إلى أنه فى حالة أى سداد جزئى أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الاجل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده ١,١ مليار جنيه مصرى وجزء بالعملة الاجنبية بلغ رصيده ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٥٠,٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤,٨ مليون دولار امريكى ومبلغ ١,٥ مليون يورو.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلى سوسيتيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطنى الاهلى حالياً - فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الامريكى بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئى لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات فى خط حديد تسليح ومشروع معالجة الاتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح و/او اعادة التمويل الجزئى للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

و قد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ حيث تم تعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٩٢ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي مدرج ضمن أقساط الالتزامات طويلة الاجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

**** يقوم بنك رويال بنك اوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة في عقود الانشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك (إيضاح رقم ٤، ٥، ١٠).

تحتسب فوائد قروض البنك الاهلي المصري والقروض بضمان الصادرات الايطالية بالدولار الامريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة أخرى (إيضاح ١٤-٢).

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٨٣٠ مليون جنيه مصري عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

**** يتمثل بند التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكى بما يعادل ٢٩٠ مليون جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ فى سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلي المصري وبنك مصر والبنوك الاجنبية المشاركة فى القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الايطالية وتحتسب فوائد على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

**** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل فى قيمه فوائد التأخير التى تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقه وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

١٤-٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة المحلية

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	أقساط قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) التزامات قصيرة الأجل أخرى*
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	
<u>٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣</u>	<u>٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣</u>	

١٤-٢-٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة الأجنبية

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
--	٣٩١ ٥٠٥ ٠٠٠	أقساط قروض خاصة بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
٧٥٨ ٨٤٣ ٨٦٨	٨٢٩ ٨٧٢ ٤١٢	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة (١-١٤) الصلب المسطح (شركة تابعة)
<u>٧٥٨ ٨٤٣ ٨٦٨</u>	<u>١ ٢٢١ ٣٧٧ ٤١٢</u>	
<u>١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩١</u>	<u>١ ٥٨٤ ٦٣٦ ٤٣٥</u>	

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمنتازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة على الشركة القابضة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب علي هذا النزاع بين الهيئة ومصصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تاجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.

وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وبجلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعلقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٧-١).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة و اشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءا على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة القابضة لدى البنوك (إيضاح ٢٧-٢).

وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).

بيان القروض الخاصة بالشركة القابضة

عملية القرض	سعر الفائدة الفعلية	الإجمالى	١٢ شهر أو أقل	٢-٣ سنوات
		جنيه	جنيه	جنيه
قروض بدون ضمان وتسهيلات ائتمانية طويلة الاجل	٩,٧٥% - ١١%	٢ ٧٥٦ ٨٢٩ ٨٨٣	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	٢ ٣٩٧ ٥٤٤ ١٦٩
قروض بدون ضمان وتسهيلات ائتمانية طويلة الاجل	٣% - ٣,٥%	٥٨٣ ٥٧٢ ٧٥٤	٣٩١ ٥٠٥ ٠٠٠	١٩٢ ٠٦٧ ٧٥٤
قروض بدون ضمان إجمالى قروض محلية	٣%	١٤ ٨٧٤ ٧٤١	—	١٤ ٨٧٤ ٧٤١
التزامات أخرى		٣ ٣٥٥ ٢٧٧ ٣٧٨	٧٥٠ ٧٩٠ ٧١٤	٢ ٦٠٤ ٤٨٦ ٦٦٤
إجمالى		٤٤ ٣٨٧ ٣٣٣	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٤٠ ٤١٤ ٠٢٤
		٢ ٦٤٤ ٩٠٠ ٦٨٨	٧٥٤ ٧٦٤ ٠٢٣	٢ ٣٩٩ ٦٦٤ ٧١١

١٥ - موردون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	موردون
جنيه	جنيه	أوراق دفع
١ ٥٢٧ ٧١٩ ٧٢٠	١ ٧٨٢ ٢٤٢ ٠٨٨	عملاء - أرصدة دائنة
٣ ٧٣٨ ٧٥٥	٥ ٩٩٩ ٩٨٦	فوائد مستحقة
٢٥٦ ٤٦٢ ٠٣٣	٧٣٧ ٥٣٨ ٤٦١	مصرفات مستحقة
٧٥ ٧٥٢ ٧٧٠	٨٣ ٣٦٢ ٤٦٤	ضريبة المبيعات
١٣٢ ٩٢٨ ٢٨٠	١٦٧ ٨١٢ ٢٦٩	تأمين أعمال محتجزة
١٥٠ ٠٧٢ ٣١٣	١١٧ ١٩٠ ٤٦٤	مصلحة الضرائب
١٥ ٥٩٢ ٧٩٨	٢٣ ٣٠٣ ٠٥٢	هيئة ميناء الإسكندرية
٧ ٨٥٦ ٥٣٤	٧ ٤٦١ ٤٠٧	دائنون متنوعون
٥ ١٣٥ ٣٤٨	٤ ٧٣٦ ٩٣٥	
٣٦ ٠٧٩ ٩٩٧	٣٧ ٧٧٠ ٢٥٨	
٢ ٢١١ ٣٣٨ ٥٤٨	٢ ٩٦٧ ٤١٧ ٣٨٤	

١٦ - المخصصات

الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١	المستخدم خلال العام	التدعيم خلال العام	الرصيد في ٢٠١٥/١/١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٠٦ ٤٧٢ ٨٩٩	(٨ ٤٣٥ ٢٢٩)	١٧ ٥٠٠ ٠٠٠	١٩٧ ٤٠٨ ١٢٨
١ ٩٥٥ ٠١٨	--	--	١ ٩٥٥ ٠١٨
<u>٢٠٨ ٤٢٧ ٩١٧</u>	<u>(٨ ٤٣٥ ٢٢٩)</u>	<u>١٧ ٥٠٠ ٠٠٠</u>	<u>١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦</u>

مخصص ضرائب ومطالبات *
مخصص قضايا عمالية ومدنية

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنوياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٧ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر ان تمنح كلا من شركة عز الدخيلة - للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به اى من حالات التقاعد عند سن الستين او الوفاة او العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحتمل الشركة باقى التكلفة. وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٤,٤ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ٢,٧ مليون جنيه مصرى حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ مبلغ ٩,٣ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه	جنيه
٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠	١١٤ ١٥٤ ٩١٣
<u>(٥٨ ٧٣٠ ٥٧٣)</u>	<u>(٥٧ ٧٠٥ ٨٥٢)</u>
<u>٤٠ ٢٩٧ ١٢٧</u>	<u>٥٦ ٤٤٩ ٠٦١</u>
٣ ٠٤٥ ٢٩٠	٣ ٧٥٧ ٤٧٨
٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	٥٢ ٦٩١ ٥٨٣
<u>٤٠ ٢٩٧ ١٢٧</u>	<u>٥٦ ٤٤٩ ٠٦١</u>

القيمة الحالية لالتزامات النظام الغير ممولة
(بخصم):

تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالي:-

المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عاماً طبقاً لحسبة الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام المالية فيما يلي:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٧٧ ٤٢١ ٦٤٥	٩٠ ٢٠٩ ٢٧٥	الرصيد اول العام
٥ ١٣٣ ٥٧٤	٣ ٤٢٣ ٣٩١	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٦٥٤ ٠٥٦	٧ ٩٥٤ ٢١٥	تكلفة العائد
٩٠ ٢٠٩ ٢٧٥	١٠١ ٥٨٦ ٨٨١	
١٠ ٢٣٧ ١٢٥	١٥ ٧٢٥ ٢٣٢	اشتراقات العاملين المدفوعة
١٠٠ ٤٤٦ ٤٠٠	١١٧ ٣١٢ ١١٣	
(١ ٤١٨ ٧٠٠)	(٣ ١٥٧ ٢٠٠)	بخصم:
٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠	١١٤ ١٥٤ ٩١٣	معاشات مدفوعة

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة خلال العام فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٥ ١٣٣ ٥٧٤	٣ ٤٤٩ ٦٩٩	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٦٥٤ ٠٥٦	٧ ٩٧٠ ٨٦٩	تكلفة العائد
٣ ٧٤٥ ١١٠	١ ٠٧٧ ٥٩٦	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال العام
١٦ ٥٣٢ ٧٤٠	١٢ ٤٩٨ ١٦٤	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
٪١٠	٪١٠	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
٪٦,٤٥	٪٦,٤٥	أ- معدل سعر الخصم
		ب- معدل تضخم الأسعار
٪١٤,٥	٪١٤,٥	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
٪٦,٤٥	٪٦,٤٥	أ- معدل الخصم
		ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
٪١٤,٧٥	٪١٤,٥	٪١٤,٢٥	
٥٧ ٢٧٠ ٨٥٨	٥٨ ٥٥٣ ١٣٨	٥٩ ٨٨١ ٢٢٠	القيمة الحالية للالتزام
٢ ٩٣١ ٩٠٤	٣ ٠٠٨ ٣٣٧	٣ ٠٨٨ ١٧٢	تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه	جنيه	
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	٢ ٧٨٢ ٤٠٠	التعويضات المتوقعة
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	٢ ٧٨٢ ٤٠٠	

١٨ - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانة، شهادات إيداع وودائع لأجل. يتمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١-١٨ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنه الأسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ما يعادل ١١٧,١ مليون جنه مصري و ٢ ٢١٩ مليون جنه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ فيما يلي:-

عملات أجنبية	(عجز) ٢٠١٥/١٢/٣١	(عجز) / فائض ٢٠١٤/١٢/٣١
دولار أمريكي	(٦٤٧ ٤٢٢ ٢١٣)	(٥٦٠ ٤٦٥ ٠١٤)
يورو	(٦٥ ٧٣٤ ٩٣٠)	(٧٤ ٢٠٠ ٣٧٣)
ين ياباني	(٥٨ ١٥٤ ٢٧٧)	(٢ ٦١٠ ٣٥٤)
جنه إسترليني	(١٤ ٩٠٠)	١٠ ٥٣٤

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركة التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت كلا من إدارة الشركة القابضة وإدارة الشركة التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف القائمة وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها والتي استكملت من خلال مراحل تتوافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. ونظراً لأن غالبية المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لشركة العز الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) يتم تدبيرها بالأسعار الرسمية المعلنة بالإضافة إلى أن غالبية معاملات الشركة التابعة تتم بذات عملة القيد (الدولار الأمريكي) فإن كلا من إدارة الشركة القابضة والتابعة تقدر هذا الخطر بأنه محدود.

٢-١٨ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٧٤٢ مليون جنيه مصري (٩١٦٢ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، وقد بلغت الفوائد والمصرفيات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٧٥٧ مليون جنيه مصري (٥٩٤ مليون جنيه مصري خلال العام المقارن).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية - إن وجدت - في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٥٥٤ مليون جنيه مصري (٨٩٩ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ١٢٦,١ مليون جنيه مصري (٧٠ مليون جنيه خلال العام المقارن).

تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت - كما يلي:-

$\frac{2014/12/31}{9,25 - 8,40}$	$\frac{2015/12/31}{8,45 - 7,50}$	جنيه مصري
٠,٥%	١,٩٢% - ١,٨١%	دولار امريكى
--	١,٥%	يورو

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

٣-١٨ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، والشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدبر الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٤-١٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوبة كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

تقدير القيم العادلة

فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

تسهيلات بفائدة وقروض

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

المدينون والدائنون

تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.

١٩- حقوق الملكية**١-١٩ رأس المال****١-١٩-أ رأس المال المرخص به**

حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري تتمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.

١-١٩-ب رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه تتمثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءً علي قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧,٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

٢-١٩ الاحتياطات

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦
<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>

احتياطي قانوني *

احتياطي عام **

الإحتياطي القانوني *

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

الإحتياطي العام **

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة) ٣-١٩

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة خلال العام
--	٤٢٤ ٦٠٢ ٣٧١	ناتج التغير في حصص ملكية شركات تابعة خلال العام
<u>(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)</u>	<u>٦٤ ١٤٣ ٦١٧</u>	

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٤٤٪ (مقابل ٥٥٪ في عام ٢٠١٤) من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء ، و قد تغيرت نسبة الأستثمار في الشركة التابعة لتصبح ٤٤٪ وذلك بعد زيادة رأس المال المصدر للشركة التابعة بعدد ١٥ مليون سهم بإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي (بقيمه عادلة ١٧ دولار أمريكي للسهم) اكتتبت فيها شركة حديد عز (الشركة الام) في كامل اسهم الزيادة بالكامل طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة وصدور قرار الهيئة العامة للإستثمار في المناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، ولم ينتج عن التغير في نسبة الأستثمار فقدان للسيطرة وذلك من خلال المساهمة في الشركة المستثمر فيها ومازالت لدى شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية القدرة على التأثير على العوائد من خلال السلطة على تلك الشركة المستثمر فيها (إيضاح رقم ٢٣-١١).

وقد تم هذا الإقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

- ٢٠ - **الموقف الضريبي**
- ١-٢٠ **ضريبة شركات الأموال**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لشهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.
- وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداؤه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي ويجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته والدعوى محجوزة للحكم بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث أن عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الإعفاء المشار إليه أعلاه والمحصن قانوناً. وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

وقد اصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانونا وبناء على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية بطلب بطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، و بجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى و باحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالإسكندرية و لم تحدد لها جلسة حتى الان و جارى المتابعة.

وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة فى ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى اكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة.

وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدية الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة فى سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها فى استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٤ ق قضاء إدارى الاسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة الى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب فى مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لها جلسة ٢ ابريل ٢٠١٦ لرد جهة الإدارة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبة مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج فى المواعيد القانونية وهى معروضة حاليا على لجنة الطعن بالمأمورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتى تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة فى إسترداد ماسبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١١٨ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج فى المواعيد القانونية وجرى العمل باللجنة الداخلية لانتهاء هذا النزاع.

- جاري الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج ضريبية حتى تاريخه.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٤ فى المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات ولم يتم إخطار الشركة بأية إخطارات للفحص الضريبي.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها فى الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنابات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نددت المحكمة خبيراً فى الدعوى، و باشر الخبير مأموريتها و لم يودع تقريره حتى الان، والدعوى مؤجلة لتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٦ لايداع التقرير وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلي نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠١٠.

٢-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم احالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٥.

٣-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات**١-٣-٢٠ موقف الفحص**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة على المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف بإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ١٧ إبريل ٢٠١٦ للحكم.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغة ٧٠ مليون جنيه مصري لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيابيت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصري.
- تم عمل الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ ولم يتم إخطار الشركة بنماذج (١٥) حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥.

ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لأنها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٢٠١٦ - قضاء ادارى الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين.

٢٠-٣-٢ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهريب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ منى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحالة الى محكمة القضاء الادارى وبجلسة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم اختصاصها و جارى المتابعة (إيضاح رقم ٣٩).

٢٠-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.

وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائن لصالح الشركة والبالغ ٢,٤ مليون جنيه مصرى حيث انه لم يستهلك بالفحص.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٥.

٢٠-٥ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- قامت مصلحة الضرائب العقارية باخطار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الاجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التى بلغت ٨,٩ مليون جنيه مصري وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) فى الميعاد القانوني ولم يتم إخطار الشركة بميعاد اللجنة حتى تاريخه، ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي للشركة فقد تم تقدير الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٢١,١ مليون جنيه مصرى سبق إدراجها ضمن مصروفات الشركة.

٦-٢٠ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتيتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصري وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وإعلان مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت فى ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم اول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التي تتابع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.

٧-٢٠ الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" - (شركة تابعة)**٧-٢٠-١ ضريبة شركات الأموال**

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق فى مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

تمتعت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

تم محاسبة الشركة ضريبياً حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفروق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥ ٣٢٥ جنيهاً مع حفظ حق الشركة فى تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ٥٥٤ ٨٠٢ ١ وقد قامت الشركة بالطعن وجرى تحديد ميعاد للجنة الطعن لنظره وحيث ان قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة فى تعديل اقراراتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناءا على ذلك قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ٢٨٨ ١٤٨ ١ جنيهاً.

- تسلمت الشركة مطالبة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي/ فاجور اراست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الآثار المترتبة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
- تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بمبلغ ٨٩٠ ١٤٧ جنيه تمثل فروق ضريبة شركات أموال وملحقاتها عن الفترة حتى ٢٠٠٦ هذا وقد تم الطعن على هذه المطالبة وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقد تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بفروق ضريبية قدرها ٤٤٢ ٣٠٧ جنيه عن الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد لنظر الخلاف باللجان الداخلية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ لم تتلقى الشركة اية مطالبات تخص الفترة.
- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى تاريخه.
- هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية و سداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٠-٧-٢ الضريبة العامة على المبيعات

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن وجود بعض نقاط الخلاف التي يتم بحثها بواسطة لجنة إعادة الفحص وقد تم سداد مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصرى لحين صدور قرار اللجنة.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية الترتبات ضريبية عن تلك السنوات.
- تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٣٨١ ٤ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة الى مبلغ ٣ ٥٢٥ جنيه ضريبة اضافية.
- تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٣ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٦٣٦ ٧ جنيه وتم السداد مع الضريبة الإضافية.
- لم يتم فحص الشركة عن الأعوام من عام ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية في المواعيد القانونية.

٢٠-٧-٣ ضريبة كسب العمل

- تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ وذلك عن ضريبة كسب العمل المستحقة على المورد الأجنبي أى. بى. أندرسون بمبلغ ٢٧٣ ٣٧٨ جنيه وقد تم الطعن على هذه المطالبة وجارى مناقشة الموضوع بالمأمورية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥ ٠٠١ ومبلغ ٨٥٥ ٣٥٤ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٠٨٩ ٢٩ ومبلغ ٧١٥ ٢٠ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي وقد أسفر إعادة الفحص عن ضريبة قدرها ٥٦٠ ٩٧ جنيه شاملة الغرامات المستحقة وتم سدادها بالكامل.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ٨١٧ ١١٧ جنيه مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨ ٢٨٧ جنيه مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظوراً وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٤٣ ٥٤٩ جنيه وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وتم إخطار بفروق ضريبية بلغت ٢٣٨ ٣٨٦ جنيه وقد تم الاعتراض على هذه المطالبة وطلب تحديد ميعاد للجنة لمناقشة الموضوع.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ ولكن تسلمت الشركة مطالبة بقيمة فروق ضريبية تخص هذه الفترة بمبلغ ٣٢٢ ١٠٩٩ جنيه تم الاعتراض عليها وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية لفحص هذه الفترة وقد تم تدعيم المخصص بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمقابلة تلك الالتزامات المحتملة.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٠-٧-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣ ٥٢ جنيه وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.
- تم الفحص عن الفترة في ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ولم ننقل أية مطالبات وتخص هذه الفترة حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي عن عام ٢٠١٥.

٢٠-٨ الموقوف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

٢٠-٨-١ ضريبة شركات الأموال

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.
- جاري التجهيز للفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.

- ٢٠-٨-٢٠ **ضريبة كسب العمل**
- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.
- ٢٠-٨-٢٠ **ضريبة المبيعات**
- تم الفحص حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولا يوجد أى مطالبات ضريبية مستحقة.
- ٢٠-٨-٢٠ **ضريبة الدمغة**
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة وحتى تاريخه.
- ٢٠-٨-٢٠ **الضريبة العقارية**
وردت للشركة مطالبة بالضريبة العقارية عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتم سداد جزء من المطالبة خلال الفترة وقامت الشركة بالطعن على تقديرات القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان الحصر والتقدير في المواعيد القانونية.
- ٢٠-٩-٢٠ **الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)**
- ٢٠-٩-٢٠ **ضريبة شركات الأموال**
- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها الى اللجنة الداخلية.
- جاري التجهيز للفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.
- ٢٠-٩-٢٠ **ضريبة كسب العمل**
- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.
- ٢٠-٩-٢٠ **ضريبة المبيعات**
- تم الفحص حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولا يوجد أى مطالبات ضريبية مستحقة.
- ٢٠-٩-٢٠ **ضريبة الدمغة**
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة وحتى تاريخه.
- ٢٠-٩-٢٠ **الضريبة العقارية**
وردت للشركة مطالبة بالضريبة العقارية عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتم سداد جزء من المطالبة خلال الفترة وقامت الشركة بالطعن على تقديرات القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان الحصر والتقدير في المواعيد القانونية.

١٠-٢٠ الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيبكات (شركة تابعة)

١٠-١-٢٠ الضريبة على شركات الأموال

الإعفاء الضريبي

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاولة النشاط ولا توجد أي إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاولة النشاط تم كلية في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط أي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أي مبيعات خارج المجتمع العمراني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.

- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

موقف الفحص الضريبي

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٤٤٨ ٧٤٣ جنية، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنية من واقع نماذج ٤٤٣ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦ ٥٠٠ جنية وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قرره لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٢-١٠-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبات من مصلحة الضرائب بفروق ضريبية قدرها ٣٩٨ ١٤ جنيه وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

٣-١٠-٢٠ ضريبة الدمغة

- تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمغة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٤-١٠-٢٠ ضريبة المبيعات

- تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أي خلافات.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٢١- نصيب السهم في (الخسائر)

تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسائر) لمساهمي الشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وفقاً لما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١		صافي (خسائر) العام
(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	(٣٦٧ ٤٢٠ ١٤٩)	(جنيه)	
			يخصم:
(٣ ٨٩٠ ٣٢٦)	--		حصة العاملين*
(١٠٣ ٧١٧)	--		حصة مجلس الإدارة*
(٢٠٣ ٢٩٨ ٣٣٤)	(٣٦٧ ٤٢٠ ١٤٩)		صافي (الخسارة)
١٣ ٣٦٤ ٤٣١	١٣ ٣٦٤ ٤٣١	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية العام
(١٥,٢١)	(٢٧,٤٩)	(جنيه/سهم)	نصيب السهم من صافي (الخسائر)

* تم احتساب حصة العاملين وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة بالإرقام المقارنة في صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ على أساس توزيعات الأرباح المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥ ووفقاً للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ والتي أظهرت صافي ربح الفترة بمبلغ ١٨٣ ٦٠١ ٠٥٦ جنيه مصري وإجمالي أرباح مرحلة بلغت ٣٤٤ ٤٥٤ ١٠٦ ١٠٦ جنيه مصري في ذلك التاريخ، حيث قررت الجمعية العامة للشركة القابضة توزيع أرباح ٣٣٧ ٢٦٢ ٣١٦ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بمبلغ ١٤٩ ٧٨٩ ١١٢ جنيه مصري و ٩٩٣ ٣٠٠٦ جنيه مصري على التوالي.

٢٢- نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المجمعة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرية بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراسريل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراسريل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٥,٨ مليون جنيه مصرية تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

٢٣-١ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٣-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز - العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيته</u>	<u>جنيته</u>	
٢ ٩٩٥ ٣٢٥	٣٢٨ ١٦٠	شركة حديد عز
١ ٧٣٧	٢٨٢ ٨٢١	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
<u>٢ ٩٩٧ ٠٦٢</u>	<u>٦١٠ ٩٨١</u>	إجمالي الرصيد المدين

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٢٠١٩ ٠٩٥ ٦٣٠	٤٧ ٢٧١ ٧٦٣	
٢ ٢٤٩ ١١٥	١٥٨ ٣٦٢ ٣٠٠	شركة حديد عز
٤ ٣٦٧	٥٤ ٣٥٧	شركة العز لدرفلة الصلب
<u>٢ ٠٢١ ٣٤٩ ١١٢</u>	<u>٢٠٥ ٦٨٨ ٤٢٠</u>	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
		إجمالي الرصيد الدائن

٢-٢٣ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك المعاملات من الجمعيات العامة.

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مدين	قيمة التعامل دائن
		جنيته	جنيته
مجموعة شركات العز			
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	مبيعات حديد تسليح	١٣ ٢٠٩ ١٦٤	—
شركة حديد عز	مبيعات ومشتريات خردة وحديد تسليح	٣٦٢ ٦٩٢ ٨٥٧	١٣٤ ٦٤٢ ٨٣١
شركة العز لدرفلة الصلب	مبيعات حديد تسليح وجير	٣٠ ٢٠٠ ٦٠٣	١٥٨ ٧٨٣ ٣٠٦
شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)	مبيعات حديد تسليح	٢٨٢ ٨٢١	—
	الإجمالي	٤٠٦ ٣٨٥ ٤٤٥	٢٩٣ ٤٢٦ ١٣٧

٣-٢٣ هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسية الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٢٣ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس (شركة تابعة) تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهريّة والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٥-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٢٣ تقوم الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الإشتراك.

- ٨-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلي كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الاجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل ليصبح القرض تمويل متوسط الاجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري (ايضاح رقم ١٤-١).
- وطبقا لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الاهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١٤-١)).
- ٩-٢٣ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك. وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالاضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٤-١-١).
- كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على ان لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقا لآخر ميزانية معتمدة.
- ١٠-٢٣ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها في قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصري و ٦,٧ مليون جنيه مصري و ٣,٢ مليون جنيه مصري على التوالي.
- ١١-٢٣ بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير العادية للشركة التابعة علي زيادة رأس المال المصدر وفقاً لمقترح مجلس الإدارة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة اسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلي علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد وبإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقمين (٦، ٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة علي أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائيتها لدي الشركة التابعة لدي رأس المال، وتم الترخيص بتعديل المادتين رقمي (٦)، (٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ والتأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.
- ١٢-٢٣ بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٥ تم الاتفاق مع البنك الأهلي المصري للحصول علي تمويل قصير الأجل بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل النشاط الجاري للشركة يستحق السداد في ١٤ أكتوبر ٢٠١٦.
- ١٣-٢٣ يتضمن مخزون خامات مبلغ ٣١٦ الف جنيه مصري تتمثل في تكلفة خامات علي سبيل الإعارة من الشركة القابضة لدي شركة العز لصناعة الصلب المسطح (إيضاح رقم ١٠).
- ١٤-٢٣ تم الاتفاق مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) على شراء حديد تسليح أطوال بدءاً من الأول من يناير ٢٠١٥ وذلك لمدة ٣ شهور تجدد لمدد متساوية عند إنتهائها مالم يطلب أحد الطرفين إنهاء التعاقد وذلك بحد أقصى ٣٠ ألف طن شهرياً وتنفيذ لذلك الاتفاق فقد قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بشراء حديد تسليح بقيمة ٤٩٤,١ مليون جنيه مصري بكمية ١٠٩ ألف طن من شركة العز لصناعة الصلب (شركة تابعة) المسطح خلال العام.

الارتباطات الرأسمالية

- ٢٤

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٢٦٧ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

القيمة بالجنيه المصري	
١٧٥ ٦٩٧ ٤٠٠	١- مشروع Modernization of CSP Plant
٦٧ ٤٦٥ ٢٤٧	٢- مشروع ERP System
٦ ٧٦٥ ٠٤٢	٣- مشروع إنشاء سور أرض بزان
٣ ٥٦٦ ١٢٤	٤- مشروع أنظمة إطفاء الحريق بالمصانع
٣ ٥٠٤ ٠٠٠	٥- مشروع Supply and Install ٤ posts
٢ ٧٥٥ ٧٠٠	٦- مشروع الكمرات العرضية لأوناش الشحن
٢ ٤٩٤ ٨٦٥	٧- مشروع السور الجنوبي للأرض الغربية
٢ ٤٧٠ ٣٩٤	٨- مشروع إمتداد عنبر الشحن
١ ٣٤٤ ٤٢٠	٩- مشروع توريد سقف مصنعى PKL & ARP
١ ٢٢٥ ٧٨١	٩- أخرى
<u>٢٦٧ ٢٨٨ ٩٧٣</u>	إجمالي

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١,٠٢٩ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٨,٨ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللي الايطالية.

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة كونتراسيتيل (شركة تابعة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك عن مشروع إنشاء مصنع تكسير الخبث وفصل المعدن بإجمالي ٤٨,٥ مليون جنيه مصري مدرج منهم بالمشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ٣٦,٩ مليون جنيه مصري.

الالتزامات المحتملة

- ٢٥

١-٢٥ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
٣٤ ٠٧٢ ٠٧٨	٢٦ ٣٦٨ ٠٢٤	- <u>اعتمادات مستندية - الشركة القابضة</u>
١ ٣١٨ ٦٠٦	٣ ٥٥٨ ٠٦٦	دولار امريكى
--	--	يورو
--	--	جنيه استرلينى
١ ١٠٠ ٠٠٠	٨ ٥٨٠ ٠٠٠	- <u>خطابات ضمان - الشركة القابضة</u>
١ ٣٠٦ ٢٢٠	١ ٣٠٤ ٢٢٠	دولار امريكى
--	--	جنيه مصري

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراسيتيل (شركة تابعة) لصالح الغير والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مغطاة بالكامل).

٢-٢٥ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف (ايضاح ٢٣-٩).

٢٦- دعاوى ومنازعات قضائية

١-٢٦

دعاوى قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في اقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلي أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن في الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الي دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة عليها وتم تأجيلها الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٩ مايو ٢٠١٦ لإستكمال المرافعة.

وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبناء علي ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوي.

٢-٢٦

قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة القابضة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تحول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعاوي، وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعاوي لا تزال متداولة.

قام بعض العاملين بالشركة القابضة برفع عدد ٦ دعاوي قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (ادهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولى (لازالت مستأنفة)
١	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

وترى ادارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اي من العاملين بها.

٣-٢٦

القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة الي محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين الي محكمة الجنايات فأنهم استمروا في شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائى بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ وتمت الاحالة الي محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ٢٤ مايو ٢٠١٦ لتقرير لجنة الخبراء.

ويرى المستشار القانونى للشركة القابضة أنه يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطقن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٤-٢٦

دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضى الشركة القابضة:

حدثت بعض التعدييات على جزء من اراضى الشركة القابضة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد شرعت الشركة في إجراءات تسجيل الأرض كما قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضى ومازلت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

٥-٢٦

دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ ٢٠٠٥ اقتصادية بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة القابضة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجددا بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري ، لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة وإستناداً لرأى المستشار القانونى للشركة فقد تم تحميل الأرباح المرحلة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصري يتمثل في نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية من الغرامة المدفوعة.

ويرى المستشار القانونى للشركة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والشركات الاخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ماعاد عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٦-٢٦ شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة:
تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة عز الدخيلة للصلب الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا إليها نسبة ٥٪. قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ الف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٦ شركة EZDK Steel Europe GmbH
قامت الشركة القابضة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة الى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٢٨٨ ٨٦٤ جنيه مصري.

٢٧ - هيئة ميناء الإسكندرية

١-٢٧ قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز اداري علي حسابات الشركة القابضة لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير علي فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوي رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب علي المبيعات والشركة لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضرية المبيعات وقد أقامت الشركة الدعوي رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لتنفيذ بطلب رفع الحجز وبجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوي لحين الفصل في الدعوي الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوي ولم يتم إيداع التقرير حتي الآن (إيضاح رقم ١٤).

٢-٢٧ قامت مصلحة الضرائب علي المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب علي المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب علي المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة القابضة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة القابضة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصالحة الضرائب بطلب استرداد ثم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصري ويجلسه ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الأختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري و لم تحدد لها جلسة حتى الآن و جارى المتابعة.